



Copyright © King Saud University



الفتح الغيبي فيما يتعلق بمنصب آل الشيباني، تأليف  
العجيمي، حسن بن علي - ١١١٢ هـ . كتب في القرن  
الرابع عشر الهجري نقديرا .

٤ ق ٢٨ س ٥٢٥ × ١٧ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد .

الاعلام ٢ : ٢٢٣ ، هدية العارفين ١ : ٢٩٤

١- الشعائر والتقاليد والأخلاق الإسلامية

١- المؤلف ب - تاريخ النسب



الفتح الغيبي فيما يتعلق بمنصب آل الشيباني  
تأليف العلامة مولانا الشيخ حسن العجيمي رحمه الله  
رحمة الابواب واسكنه الجنة دار القدر بفضله  
ومنة امين اللهم امين

أمين  
آمين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	الفتح الغيبي
اسم المؤلف	حسن العجيمي
تاريخ النسخ	١٩٥٧
عدد الأوراق	١٧٧
ملاحظات	(تاريخ)
القياس	١٧٧x٢٥
رقم	٩٥٢







لولا ان كان الموفاء بما يقتضيه السؤال من الايضاح بوجوب اثبات سؤال وجوب لولانا الشيخ  
حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشد رحمه الله تعالى ثم التصديق ببيان ما فيه تكليفا لا دفع ما عسى ان  
يتمسك به فنقول والله المستعان لسوء جادة الصواب في ظاهر الحال وخافيه واطرها الحق في  
النسب اما صورة السؤال فلهذا اما قولكم رضي الله عنكم فيما توردون من استحقاق بني شعبة السدانة الاكبر  
فالأكبر عملا بقاعدتهم الحروفه وعرفهم بالنظر قد يما وحيثما فلو افرغ استحقاقه الاكبر به لمن هو اصغر  
مع وجود من هو اكبر منه بعد الفارغ هل يصح هذا الفارغ اول انظر لعدم استحقاق الفارغ ذلك الامن  
هو بالصفة افتونا ما جاورين جريم خيرا واما الجواب فلهذا صورة الجرم سبائك لاعلم لنا الاما علمنا انك انت  
العلم الحكيم الجواب عن هذا السؤال يحتاج الى مقدمة لا بد منها وهي ان الشخص اذا فرغ عن وظيفة يستحقها  
شرعا سقط بفرغ عنها استحقاقه لها سواء كان المفرغ له اهلا لها او لا ثم المفرغ له لا يستحقها بالفرغ المذكور  
وانما يستحقها بتقرير من له ولاية التقرير فتبقى محلولة فاذا قرر من له ولاية التقرير فيها المفرغ له لم يستحقها  
حينئذ وتقرر من له ولاية التقرير مقيد بالوجه الشرعي اذا علم ذلك فنقول اذا كان تقرير من له ولاية التقرير  
مقيد بالوجه الشرعي وقد قرر فيها المفرغ له صح تقريره واستحقاق المفرغ له الوظيفة المذكورة وان كان غير موافق  
للوجه الشرعي فلا صحة حينئذ لذلك التقرير فتبقى محلولة على حالها فيقرر فيها من له ولاية التقرير من يريد  
مع موافقة للوجه الشرعي فاذا قرر فيها استحقاقه انظر اذا علم ذلك فنقول ايضا حيث كانت العادة والعرف  
جاريين على ان سدانة البيت الشريف لا يتعاطاها واستحقاقها الا من كان كبير ان بنى شعبة وان هذا  
الامر متداول فيما بينهم قديما وحديثا وتعارفوه فاعلم ان العرف مما يوجب به كونه متداول لا منزلة الاجماع الذي هو  
من جملة الحج اذا لم يكن نص صريح به خاتمة المحققين العلامة ابن الهمام رحمه الله فيعمل حينئذ به لانه حجة  
على الذين تعارفوه ولا تزعمه فاذا اتركوا ذلك فقد تركوا ما هو حجة عندهم بالترام اياه وسعوا في نقضه  
بمخالفة وقد قال علماؤنا رضي الله عنهم ان من سعى في نقض ما اتم من جرمه فسيح مردود عليه وفرغوا على  
ذلك مسائل مذكورة في كتبهم هذا ما ظهر من الجواب والله اعلم وكتبه الفقير حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشد  
الحنفى وهذا وان الشروع في الكلام بعد في جوابي رحمه الله تعالى ونفع به فنقول قوله حيث كانت العادة  
والعرف جاريين الى قوله متداول فيما بينهم قديما وحديثا قول سلفه في هذا ما ذكره الشيخ محمد الخطيب  
في شرح مختصر خليل وتبعه ولده الشيخ محمد في جواب كتبه على ذلك السؤال الذي تقدم جواب القاضي  
علي بن ظهير عنه ويتعين حمل هذا على الغالب اول فقد ذكر والد المحجب وهو الشيخ عبد الرحمن المرشد  
في اوائل تذكيره الفقهاء ما نصه وقع في كلام ابن جبير في رحلته وفي كلام النفاس في عقده ما يقتضي اطلاق  
هذه العادة ولعل ذلك لتقية من بعض الولاة او لسبب اقتضاه ذلك كما يدعي عليه كلامه انتهى  
قوله اذا كان تقرير من له ولاية التقرير مقيدا بالوجه الشرعي وقد قرر فيها المفرغ له صح تقريره في حق  
المفرغ له الوظيفة المذكورة اقول هذا منطبق على صورة سؤالنا هذا فان المفرغ له صادف التقرير مقيدا  
بالوجه الشرعي جريا على العادة المتجددة لوالده الفارغ لولده كما افرغ له ابوه بها من قبل وهي الحادثة  
التي رفع فيها السؤال الى الشيخ حنيف الدين والسيد صادق رحمهما الله تعالى وهذا بناء على

القول

القول المفتى به من كون العادة تثبت بمرارة بل هي العادة السابقة تجددتها كما شهد به والد المحجب رحمه الله  
فيما سبق من عبارة وهذا الذي ذكرناه من الانطباق هو موجب هذه القضية في كلام المحجب نظر الى الواقع  
من تجدد العادة لا بالنظر الى ما في ظن المحجب فانه ساجل السائل على دعواه اطراد تلك العادة القديمة  
وقد سبق ما يتحقق به بطلان هذه الدعوى قوله وان كان غير موافق الحق اقول هذا كلام فرضي  
لا خارج له في مسئلة السؤال وان زعم المحجب واقعا بنا على توجيه ان مخالفة تلك العادة القديمة  
غير موافقة للوجه الشرعي وسيظهر ايضا دفعه للمنصف مما سياتي انشا الله تعالى ثم مما ينبغي التنبه  
عليه هو ان الواقع في مسئلة سؤال ذلك المحجب ان من له ولاية التقرير يبقى ذلك المنصب في الصغير  
عدولا اليه عن الاكبر منه ويلزم على كلام المحجب ان تكون الوظيفة بشاغرة مع قيامه فيها سنين عديدة  
والمنصف لا يتوقف في ان ابقائه يوجب تحقيق العادة التي نقضت ما قبلها من العادة القديمة  
كما مر نقله عن والد المحجب رحمه الله تعالى قوله فاعلم ان العرف مما يوجب به الى قوله فيعمل حينئذ به لانه  
حجة على الذين تعارفوه والتزموه اقول سلمنا هذا ولا يضرنا من وجهين الاول ان تلك العادة القديمة  
لوسلت من الانقراض قد عارضها نصوص الاحاديث المجمع على عدولها من وجوب امتثال امر السلطان  
فيما ليس بمعصية وحرمة الخروج عن طاعته والحال انه قد برز الامر السلطاني بتولية الصغير سنا ورفع  
الاكبر منه وكل من هذا الرفع والتوجيه ليس بمعصية قطعا لان السلطان ولاية النظر في الوظائف رفعا  
ووضعا فيجب ان يكون ذلك العرف القديم من تقديم الاكبر سنا ليس بحجة بل لازم عبارة الحق ابن الهمام  
رحمه الله تعالى الثاني انه حيث ثبت ما ذكره الشيخ عبد الرحمن المرشد في انتقاض العادة قد يما استناد  
فيه الى الرجوع اليه في مثل هذا الى المؤرخين ثم انتقاضها اخر الوالد هذا الفارغ بالمنصب لزم منه ان  
يكون العمل انما هو بهذه العادة الاخيرة المخالفة للعادة الاولى فقد قال العلامة البرهان الطربلسي في  
الباب الثامن والعشرين من كتاب معين الحكام ما حاصله انه اذا تغيرت العوائد وصارت تدل على ضئ  
ما كانت عليه ولا زل تبطل هذه الفتاوى التي في الكتب وينقض بما يقتضيه العوائد المتجددة او يقال نحن  
مقلدون ما لنا احداث شرع لعدم اهليتنا للاجتهاد فيفتى بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين والجواب  
ان اجراء هذه الاحكام التي تدركها العوائد من تغيرت ليس فيه تجديد في الدين بالاجتهاد من المقلدين حتى  
تشرط اهلية الاجتهاد بل هذه قاعدة اجتهاد فيها العلماء واجمعوا عليها فتغنيتهم فيها من غير استئناف  
اجتهاد الا تراهم اجمعوا ان المعاملات اذا اطلق فيها الثمن يحمل على غالب النعوت فاذا كانت العادة نقضا  
معينا حملنا الاطلاق عليه فاذا انقضت العادة الى غير عتبات ما انقضت العادة اليه والغينا الاول  
لانفعال العادة عند اخر ما ذكره وفي هذا القدر كفاية في اثبات ان العمل حينئذ ليس على العادة الاولى  
للسبب من تقديم الاكبر سنا مطلقا ثم ان ما مر عن الطربلسي ليس من خصوصيات مذهبنا بل هو موافق  
عليه ارباب المذهب فقد اخبرني الثقة انه نص على طلبة العلامة القرني المالكي في الفروق والعلامة صلاح الدين  
العلاني الشافعي في القواعد فلهذا الحمد على الوفاق قوله فاذا تركوا ذلك فقد تركوا ما هو حجة عندهم الى قوله



وقد قال علماءنا رضي الله عنهم ان من سعى في نقض ما تم من جهته فسيجبر مردود عليه اقول قد تبين ما نقله عن  
والد الجليل الشيخ عبد الرحمن الرشدي من انتقاض تلك العادة القديمة وبما تقدم عن الطرابلسي والقرافي والعلائي  
من ان العمل على ما انقلب العادة اليه والغاء العادة الاولى ان تكرر العادة الاولى من الامور الجائزة الصالحة  
حينئذ وان المخالف لها غير نامة هي من جهته لانه غير ملتزم اياها قطعا فليكن يصح الاحتجاج بالمجيب بما نقله  
عن علماءنا من قولهم ان من سعى في نقض ما تم من جهته الخ وكانه توهم ان المراد بالجهة في قوله من جهته اعم من ان  
تكون نفسه او قاربه وهذا الوجه يحل عنه قدره رحمه الله فانه مما لا يحمله اللفظ وكيفية يصلح ان يكون المراد ذلك  
وقد قال تعالى ولا تزدوا زرة وزر اخره وان ليس للانسان الا ما سعى وانظر عبارة الاشياء والنظام  
الايتية تجد هاهنا دية باعلى صوت على ان المراد من جهته نفسه لا قاربه قال في كتاب القضاء والعقوبات ان ما نصه  
ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسيجبر مردود عليه الا في موضعين اشترى عبد او قبضه ثم ادعى ان البائع  
بائع قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب جارية واستولى عليها الموهوب له ثم ادعى الوهاب  
انه كان وبرها واستولى عليها وبرهن يقبل ويستردها والعقود في الخلاصة والبرازية انتهى وفي فتح القدير  
نقل عن المشايخ السنافر لا يضر في الحرية وفروعها انتهى وظاهرة ان البائع اذا ادعى التدبير او الاستيلاء  
تسرع فالجهة في كلام الفتاوى مثال انتهى المقصود بنقله من الاشياء للتبعية على انه ليس في كلام علماءنا  
هذا ما يصلح تستند المجيب كما لا يخفى على المصنف المجيب ثم ليت شعري لو كان المراد من الجهة ذلك فما المانع  
من جعل سئلة السؤال من قبيل الموضوعين المستثنى الذين قد سككت عن التعرض لهما المجيب رحمه الله تعالى  
وعليه فلا يكون فيما ذكره عن اعتماد الالة على مطلوبه حتى على تسليم ذلك الوجه وبما مر تظن بداعة الاحقر  
البياني بالحقيقة الواقعة في احد جوابي شيخنا السيد محمد بادشاة الحنفي رحمه الله تعالى بقوله حيث جرت العادة  
بين متقدميهم ومن عاصريهم من ولاية امرهم في كون المتقدم هو الاكبر سنا اتبع ذلك ومفهومه انه لو لم تجر العادة  
بذلك كذلك بان انتقضت كما مر عن الشيخ عبد الرحمن الرشدي انها لا تتبع وبما مر ايضا يظهر صحة الجواب الثاني  
للسيد رحمه الله حيث قال نعم تنتقض بما جرت به العادة فيما بينهم الخ وذلك لانه مبني على فرض صحة ادعاء  
السائل ان تلك القاعدة والعرف مطردان قد هما حديثا لكون المفتي كما قبل اسير السؤال ولولا ان  
في كلام المجيب رحمه الله ما يمنع من رعاية هذا التزوم لكان جوابه بأسوة جواب مولانا السيد صادق  
رحمه الله ثم ان من فرغ للصغير من بن شيبه مع وجود الاكبر لو كان من قبيل من سعى في نقض ما تم من  
جهته فسيجبر مردود عليه لا يقتضيه رد ذلك الفراغ اي بطلانه من اصله فكانه لم يقع بالطية فيلزم عليه  
ان يتبع الوظيفة ما كانت للفراغ الاكبر لانه لا يتخلل عنه بالفراغ كما تقدم للمجيب في صدر الجواب  
اذ لو انحلت عنه به كان سعيه غير مردود عليه بالطية بل في الجملة وهو خلاف ما دل عليه الاستئناس  
المار في عبارة الاشياء فان معيار العلوم الاستثنائية كما رخص عليه في الأصول لا يقال ان ما ذكره  
الشيخ عبد الرحمن الرشدي اولا لا يوجب الغاء العادة القديمة لغيره شيبه اذ قد تكرر في كون انتقاضها  
من تعدي بعض الولاة والتعدي لا يبطرها لانا نقول هذا ذهول عن تربيده الانتقاض بين  
ان يكون تعديا او بسبب اقتض النقص وعن تأييده الثاني بقوله كما يدل عليه كلامه ما لا شك

انه انتقاضها



ان انتقاضها بسبب اقتضاه بوجوب الغاؤها البتة بل حتى لو كان تعديا فقد نص شيخنا بالاجازة العلامة  
خير الدين الرملي الحنفي في فتاويه على ان اخراج الوظيفة عن مستحقها بغير جهة لا يجوز مع ذلك نص الشيخ  
محمد جبار بن ظهيرة الحنفي في فتاويه على ان اخراجها ولو بغير جهة صحيح والتقرير بذلك نافذ ويقوم ما ذكره  
في البحر الرائق من ان السلطان والقاضي احق بالتقدم في الامامة يعني حتى من الاعلم والاقر لان السلطان  
والقاضي ولاية عامة انتهى بمعناه ثم لا يبعد ان يكون اخراج السلطان لتلك الوظيفة عن مستحقها بغير  
جهة مثلاً او منعها عن مستحقها عاده عد ولا عنه الى من هو دونها ظاهر انما هو لمصلحة قد يظهر وجهها  
وقد لا من ذلك قول علماءنا ان الحق لا يسقط بتقدم الزمان ومع ذلك نص في الاشياء على انه لو امر السلطان  
بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسع ولا يجب عليه سماعها انتهى وقد وقعت بخط العلامة ابي السعود  
المفتي على انه سبب الامر السلطاني بذلك انتهى ولم ينزل عليه عمل الناس الى الآن ولا يخفى ان المنع عن سماعها  
قد يصادف محققا في دعواه فيكون تعديا عليه بمنعه عن حقه في الدنيا لكنه لما فيه من المصلحة العامة يحسم  
مادة كثير من الدعاوي الباطلة وجب العمل عليه فها كان الامر السلطاني بتولية الصغير من بني شيبه  
مع وجود الاكبر سنا نافذ ايضا هذا اعلم فرض ان لو كانت عادتهم القديمة واجبة الرعاية كما يقتضيه  
كلام المجيب فليكن وليست كذلك كما مر ثم مما لا يخفى ما وقع الاجماع عليه من ان امر السلطان نافذ  
واجب الامتثال فيما ليس بمعصية وان صفة الرشيد دكمال الاهلية الدينية هو الذي يلتفت اليه  
الشارع دون مجرد الكبر في السن ضرورة ان الله تعالى قد بعث الانبياء على راس اربعين سنة حتى  
الى من هو اكبر سنا منهم وولي رسول الله صلى الله عليه وسلم الامارة جمعاً من الصحابة في البرايا وغيرها  
وهم اصغر سنا من رعاياهم حتى ولي عتاب ابن اسيد رضي الله عنه على مكة وهو ابن ثمانية عشر سنة  
مع وجود من هو اكبر منه سنا بها قطعاً وليس منصب السدانة مقدماً على مرتبة الامارة فضلاً عن الخلافة  
فضلاً عن النبوة فاطلاق لزوم رعاية قاعدة بني شيبه امر لا ينبغي المصير اليه من احد العلماء ضرورة انه  
اذا قام بالاكبر منهم عارض من عوارض الاهلية يكون الاحق بالمنصب من كان سالماً من ذلك قطعاً فيتعين  
حمل كلام من ذهب الى رعاية بني الجملة على ما اذا تساوى الشيبون في الاهلية فيترجح الاكبر الا ان يعين  
السلطان لها غيره كما يعلم مما ذكره فقهاؤنا في باب الامامة وغاية ما تقتضيه القوانين الشرعية ان تكون رعاية  
تلك القاعدة المعتادة قد يحالو لم تنتقض مندوبة وترك المندوب مكرهه والكره لا تمنافي الاباحة والمباح  
حكم شرعي فتكون المخالفة لها من المباهات فينتج من هذا ان المخالفة لتلك العادة لو استمرت امر شرعي  
في الجملة وبهذا يتضح ان التقرير السلطاني وان كان مقيداً بالوجه الشرعي في ردّه بتولية الصغير من بني  
شيبه مع وجود الاكبر سنا ليس مخالفاً للوجه الشرعي لا كما توهمه المجيب في صدر جوابه هذا كله على فرض  
ان تلك العادة القديمة لهم ما انتقضت واما على ما مر من انتقاضها فالأمر واضح قوله هذا ما ظهر لي  
من الجواب والله اعلم اقول فيه اشارة الى ان هذا الجواب منه انما هو بحث لا نقل فيه بخصوصه في كتب  
علمائنا بل قضية ما ذكره الشيخ محيى الخطاب في جوابه نقله عن والده انه لا نقل فيه لاحد من ارباب المذهب  
حيث قال وانظر اذا اختلفوا هل يقتض بجا جرت به عادتهم من تقديم الاكبر فالأمر لا لم ارفي ذلك نصاً

ان انتقاضها بسبب اقتضاه بوجوب الغاؤها البتة بل حتى لو كان تعديا فقد نص شيخنا بالاجازة العلامة  
خير الدين الرملي الحنفي في فتاويه على ان اخراج الوظيفة عن مستحقها بغير جهة لا يجوز مع ذلك نص الشيخ  
محمد جبار بن ظهيرة الحنفي في فتاويه على ان اخراجها ولو بغير جهة صحيح والتقرير بذلك نافذ ويقوم ما ذكره  
في البحر الرائق من ان السلطان والقاضي احق بالتقدم في الامامة يعني حتى من الاعلم والاقر لان السلطان  
والقاضي ولاية عامة انتهى بمعناه ثم لا يبعد ان يكون اخراج السلطان لتلك الوظيفة عن مستحقها بغير  
جهة مثلاً او منعها عن مستحقها عاده عد ولا عنه الى من هو دونها ظاهر انما هو لمصلحة قد يظهر وجهها  
وقد لا من ذلك قول علماءنا ان الحق لا يسقط بتقدم الزمان ومع ذلك نص في الاشياء على انه لو امر السلطان  
بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسع ولا يجب عليه سماعها انتهى وقد وقعت بخط العلامة ابي السعود  
المفتي على انه سبب الامر السلطاني بذلك انتهى ولم ينزل عليه عمل الناس الى الآن ولا يخفى ان المنع عن سماعها  
قد يصادف محققا في دعواه فيكون تعديا عليه بمنعه عن حقه في الدنيا لكنه لما فيه من المصلحة العامة يحسم  
مادة كثير من الدعاوي الباطلة وجب العمل عليه فها كان الامر السلطاني بتولية الصغير من بني شيبه  
مع وجود الاكبر سنا نافذ ايضا هذا اعلم فرض ان لو كانت عادتهم القديمة واجبة الرعاية كما يقتضيه  
كلام المجيب فليكن وليست كذلك كما مر ثم مما لا يخفى ما وقع الاجماع عليه من ان امر السلطان نافذ  
واجب الامتثال فيما ليس بمعصية وان صفة الرشيد دكمال الاهلية الدينية هو الذي يلتفت اليه  
الشارع دون مجرد الكبر في السن ضرورة ان الله تعالى قد بعث الانبياء على راس اربعين سنة حتى  
الى من هو اكبر سنا منهم وولي رسول الله صلى الله عليه وسلم الامارة جمعاً من الصحابة في البرايا وغيرها  
وهم اصغر سنا من رعاياهم حتى ولي عتاب ابن اسيد رضي الله عنه على مكة وهو ابن ثمانية عشر سنة  
مع وجود من هو اكبر منه سنا بها قطعاً وليس منصب السدانة مقدماً على مرتبة الامارة فضلاً عن الخلافة  
فضلاً عن النبوة فاطلاق لزوم رعاية قاعدة بني شيبه امر لا ينبغي المصير اليه من احد العلماء ضرورة انه  
اذا قام بالاكبر منهم عارض من عوارض الاهلية يكون الاحق بالمنصب من كان سالماً من ذلك قطعاً فيتعين  
حمل كلام من ذهب الى رعاية بني الجملة على ما اذا تساوى الشيبون في الاهلية فيترجح الاكبر الا ان يعين  
السلطان لها غيره كما يعلم مما ذكره فقهاؤنا في باب الامامة وغاية ما تقتضيه القوانين الشرعية ان تكون رعاية  
تلك القاعدة المعتادة قد يحالو لم تنتقض مندوبة وترك المندوب مكرهه والكره لا تمنافي الاباحة والمباح  
حكم شرعي فتكون المخالفة لها من المباهات فينتج من هذا ان المخالفة لتلك العادة لو استمرت امر شرعي  
في الجملة وبهذا يتضح ان التقرير السلطاني وان كان مقيداً بالوجه الشرعي في ردّه بتولية الصغير من بني  
شيبه مع وجود الاكبر سنا ليس مخالفاً للوجه الشرعي لا كما توهمه المجيب في صدر جوابه هذا كله على فرض  
ان تلك العادة القديمة لهم ما انتقضت واما على ما مر من انتقاضها فالأمر واضح قوله هذا ما ظهر لي  
من الجواب والله اعلم اقول فيه اشارة الى ان هذا الجواب منه انما هو بحث لا نقل فيه بخصوصه في كتب  
علمائنا بل قضية ما ذكره الشيخ محيى الخطاب في جوابه نقله عن والده انه لا نقل فيه لاحد من ارباب المذهب  
حيث قال وانظر اذا اختلفوا هل يقتض بجا جرت به عادتهم من تقديم الاكبر فالأمر لا لم ارفي ذلك نصاً



لأحد من العلماء قلت والظاهر أنه يقض لهم بذلك لأنه لا شك أن القضاء بالعرف والحادة أمر معمول به  
في الشريعة في أبواب متعددة من أبواب الفقه انتهى ثم إن ما سبق في نظيره من فتوى القاضي علي بن جابر  
الحنفي كفاية في بيان أن محل الاختلاف عدم ورود أمر سلطاني إذ عند وروده يرفع الخلاف لوجوب  
امتثال أمره وحرمة الخروج عن طاعته وبقي ههنا التنبه على أن المخاطب أولاً بالقضاء بتلك الحادة  
لو كانت مطردة كما ادعى أنها هو السلطان فإذا خالفها الأمر أه مقتضيات النسخ الفقه فلا وجه لعمل غيره من  
ولا أنه بها مخالفة كما هو واضح عند الذي المنصف لو لم يكن إلا لأنه ما ولاه إلا ليحكم بما يرفع به الناس  
سلطنته سيما فيما كان موافق الوجه شرعي كما هنا فإذا خالفه كان معزولاً في خصوص ذلك الحكم الذي  
خالفه فيه نظيره ما قاله أئمتنا فيما إذا وطى السلطان القاضي ليحكم بمذهب أبي حنيفة كان معزولاً فيما  
حكم فيه بخلاف مذهبهم وحيث كانت مسألة السؤال لم يكن الجواب فيها بمحض النقل بل بالنظر إلى عمومية  
وإطلاقه ساء الفقير الخوض مع الجيب وإن جل قدره رحمه الله تعالى في العلم المأمور به في الحديث  
وعمل بقول الأمام علي كرم الله وجهه لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال ولكنك عنان العلم  
عن الخوض في ميدان الإشهار فقد ارتفعت جليلة الحق في الجواب على منصة الأطناب ومن رام الإيجاز  
فليعلم أن ذلك الفراغ صحيح وإن أمر السلطان بتوجيه المنصب إلى الصغير سناجب مقابلته بالامتنان  
وإن التشرية لغيره معه مما لا يجوز أن فتوى القاضي علي بن جابر ليس فيها مخالفة لهذا وكذا  
فتوى الشيخ يحيى الخطاب والسيد صارق رحمهم الله وأما فتوى الشيخ حنيف الدين رحمه الله فقد انقطعت  
علاقة التمسك بها والحمد لله أولاً وآخراً واليه المشتكى وهو المستعان والأحوال والأقوة الأبوية والتوفيق  
للمسداد في كل حال وإياه نسأل حسن العاقبة في الحال والمآل مهران ذلك وكتبه الفقير الحقير حسن  
ابن علي العجيمي الملكي الحنفي عامه الله بأحسنه آمين

